دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

د. منصوري زين(*)

مـــقدمـــة:

يشهد العالم اليوم قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكارا للموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيدا كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أو التعاون المشترك، بالرغم من أنه تتوافر فيه كل المقومات اللازمة لقيام التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود والمنافسة والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

إن الإمكانات القطرية مهما اتسعت، تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو، بخاصة في عصر الثورة العلمية، والتكنولوجية الواسعة، والمتسارعة، والمنافسة، في إطار توجهات العولمة.

لذلك يبرز التكامل الاقتصادي العربي بوصفه وسيلة أساسية، لابـــد منها، لتحقيق نـــهضة الأمـــة العربيـــة، وتطورها وبنائها الحضاري، إن لم يكن الوسيلة التي لابد منها، للوصول إلى ذلك؛ إذ إن التنمية بجوانبها الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها العربي، بخاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاها واسعا للتكامل والتكتلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة؛ مثل الاتحاد الأوربي، ومنطقة التجارة الـــحرة لأمريكا الشماليـــة (NAFTA) ومجموعة دول جنوب شرق آسيـــا (ASIAN)، إضافـــة إلى تكتلات جهـــويـــة عدة (أكثر من ٤٠ تكتلا) منتشرة بين دول القارات الخمس...

(*) أستاذ مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

وأهم ما يلاحظ على كل هذه التكتلات أنه بقدر ما كان العمل الاستثماري المباشر ناجحا في إحدى هذه التكتلات، فقد برهن ذلك على قوته، سواء من حيث تنظيمه، أو من حيث تطوره، من وضع إلى وضع أكثر تطورا. ولعل أصدق مثال يمكن تقديمه عن ذلك هو مثال الاتحاد الأوربي الذي انطلق في نشأته مع معاهدة سنة ١٩٥١ المتضمنة إنشاء المجموعة الأوربية للحديد والفحم، وهو تكتل ذو مضمون اقتصادي استثماري، تطور بفعل ترقية التعاون الاقتصادي الأوربي البيني الذي بلغ تجاريا حـــوالي ٧٠٪ من التجارة الخارجية لدول الاتحاد إلى إبرام معاهدة ماستريخت (MASTRICHT) في ٧ فبراير ١٩٩٢ التي عرفت إنشاء الاتحاد في أعلى مفهومه السياسي، ثم الدخول في مرحلة إتمام الوحدة الاقتصادية التي شملت إصدار العملة الأوربية الموحدة.

لذلك تبرز الاستثمارات البينية العربية بوصفها مدخلا أساسيا من مداخل التكامل الاقتصادي العـربي، إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية؛ لأنها تناسب الدول العربية التي تحتاج إلى إقامة القدرة الإنتاجية التي لا يناسبها مدخل تحرير التجارة، بسبب ضعف الإنتاج الناتج عن ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة، ويمكن توفيرها، ويقف على رأسها توافر الموارد لتمويل عملية الاستثمارات البينية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف واقع الاستثمارات العربية – العربية، من حيث حجمها واتجاهها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تهدف إلى إبراز الدور المهم للاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، بوصفها وسيلة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التجزئة والتبعية إلى حالة التكامل والتطور والتقدم، وكذلك الاستقلال والقوة.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من التساؤلات الآتية:

١ – ما مفهوم الاستثمارات العربية – العربية (البينية)، وما عوامل تدفقها وانسيابها؟

٢ – أين تكمن أهمية الاستثمارات العربية البينية، وما دورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي؟

٣ – ما حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي وتوزيعها الجغرافي، وما أنواعها؟

٤ – ما واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية)، وما جهود التكامل الاقتصادي العربي؟

فرضيات الدراسة:

١ – توجد مجالات واسعة ومتعددة لإقامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية.

٢ – مناخ الاستثمار في الدول العربية لا يزال غير محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة؛ لذلك مطلوب تحسين هذا المناخ في إطار التنسيق والتعاون العربي.

٣ – لا تزال الاستثمارات العربية – العربية ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات العربية بالخارج التي تعد من أهم أنواع العلاقات الاقتصادية العربية، ومدخلا أساسيا من مداخل التكامل الاقتصادي العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما تقدمه الاستثمارات العربية البينية من خدمات للتنمية العربية، من خلال ما تقدمه هذه الاستثمارات من مزايا تميزها عن

غيرها من المصادر التمويلية والتنموية الأخرى، بوصفها وسائل تمويل للتنمية خالية من المشروطية، وغير منشئة للمديونية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية الأخرى...

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوافرة في الإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية وغيرها.

ولأهمية دور الاستثمارات العربية – العربية (البينية) في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ارتأيت تقسيم الدراسة إلى ما يأتي:

أولا : مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي.

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية، بوصفها مدخلاً للتكامل الاقتصادي العربي.

سادسا: الخاتمة.

أولا: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنين عربا طبيعيين، أو مؤسسات عربية

معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية.

وتتحكم في تدفق الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى ثلاثة عوامل أساسية؛ هي على النحو الآتي:

١- مدى توافر فرص جيدة للاستثمار:

يتوقع من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية والمالية والإدارية والتسويقية.

٢- مدى توافر مناخ الاستثمار المناسب:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر فى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة عربية ما أو فى قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة يؤثر بعضها فى بعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها فى عوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال. ويمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر الآتية: الظروف السياسية، والأوضاع الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية، والنواحي القانونية والتشريعية، والنواحي المؤسسية والإجرائية.

٣- تقييم المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة:

يقصد بالمخاطر غير التجارية عموما تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار، وتتصل بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية العامة، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي

لا يمكنه في الأغلب التأثير فيها، أو تجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري.

ويمكن تقسيم المخاطر غير التجارية إلى مجموعتين؛ هما على النحو الآتي:

أ- مجموعة المخاطر السياسية التقليدية.

ب-مجموعة المخاطر التنظيمية.

أ- مجموعة المخاطر السياسية التقليدية:

يأتي في مقدمة هذه المجموعة من المخاطر: مخاطر التأميم والمصادرة والحروب والاضطرابات العامة وما في حكم ذلك، إضافة إلى عدم التمكن من تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

ب- مجموعة المخاطر التنظيمية:

يأتي في مقدمتها الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات أو قرارات حكومية، سواء كانت على مستوى الاقتصاد المحلي بصورة عامة أو على مستوى قطاع معين أو مشروع محدد، وتشمل- على سبيل المثال لا الحصر-الآتي: التسعير ومخاطر التراخيص ولاسيما تراخيص البيئة والسلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين لتشجيع الاستثمار وتنظيمه، وتنص هذه التشريعات فى الأغلب على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم والمصادرة والاستيلاء أو الحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام، وأن يكون ذلك بموجب قانون، أو بناء على حكم قضائي. وعادة ما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل، مع السماح بتحويل قيمته إلى الخارج إذا كان ذلك المبلغ قد

سبق تحويله من الخارج إلى الدولة المضيفة، وفقا لأحكام النقد وأنظمته السائدة في الدولة المضيفة، كما تنص عادة على أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمـــــار رأس المال، وكذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بالعملة نفسها التي استورد بها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي

تبرز أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية بشكل واضح، في ظل ظروف التخلف، وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي، والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، إضافة إلى اعتماد كثير منها في تصريف إنتاجها على الخارج؛ إذ تعد الاستثمارات العربية البينية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي؛ لأنه يصب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي، المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، بما توفره من حلول لمختلف المشاكل التنموية القطرية التي يعرفها العالم العربي.

وتتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال ما يأتي:

أ- أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية:

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية إلى ما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها (عبء الحد من الاستهلاك لتوليد المدخرات) على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصادات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكان زيادة كفاءة الموارد المحلية، فقد

يترتب عليها تشغيل موارد كانت معطلة، كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

ب- الاستثمارات العربية البينية بوصفها مدخلاً للتكامل الاقتصادي العربي:

لقد انصب معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والمجالات العسكرية وإهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصادات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطـــور لا يتفق وذلك، خاصة أن ما تحتاج إليه هذه الدول في تكاملها هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي مفتقرة إليها، والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا؛ إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول؛ لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، لذلك يبقى مدخلا ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها الذى يعد المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية، بما في ذلك الأقطار العربية. ويعد الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونـــموها وتنوع القاعدة الإنتاجية؛ لأن الدول العربية تعاني من تشابه الإنتاج وعدم تنوعه، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة تأكيد التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي، بوصفه مدخلا أساسيا حاسما للتكامل العربي في المجالات الأخرى...

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي

هجرة الأموال والعقول العربية إلى خارج الوطن العربي هي أحد القضايا المعقدة المهمة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عدة، يأتى في مقدمتها أسباب ذاتية داخلية.

وتشير الإحصاءات والأرقام إلى وجود أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي مهاجر، وما يزيد عن ١٣٠٠ مليار دولار (١,٣ تريليون دولار) من الأموال العربية المهاجرة[١].

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي فى خلال المدة (١٩٧٤-١٩٩٥) قدرت بنحو ٦٧٠ مليار دولار، وقدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو ١٢ مليار دولار، وبذلك تكون النسبة ١:٥٦؛ أى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله ٥٦ دولار يستثمر خارج الوطن العربي.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي ١٥٦ مليار دولار[٢]. وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة إلى الأموال من هذه الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، وفي الأغلب يتم ذلك بشروط قاسية في أكثر الأحيان.

وتكمن أسباب هجرة رءوس الأموال العربية خارج الوطن العربي في عدة أسباب وعوامل؛ أهمها:

١- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أو القومية في استيعاب الفوائض المالية العربية، واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنـــية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية والترفيهية والكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصر معظم الصناعات فيها على الصناعات المحلية الخفيفة، وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر. إضافة إلى أن اقتصادات هذه الأقطار هي اقتصادات وحيدة الجانب (اعتمادها الرئيسي على النفط الخام وتصديره إلى الخارج)، وكذلك صغر حجم السوق المحلي.

٣- يعزو المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي إلى أسباب ودواع أمنـــية وغيرها من الدواعى المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي، علما أن المادة (١٨) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.

٤- تعد الأسواق المالية حافزا مشجعا لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوافرة فيها أسواق مالية؛ إذ تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية فى خلال السنوات الأخيرة؛ فإن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية. ومن هذا المنطلق فإن تطوير الأسواق المالية العربية وتوسيعها يعد من العوامل الجاذبة لرءوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية- العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي

يشهد العالم اليوم قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكارا للموارد الاقتصاديـــة والبشرية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا

يزال فيه وطننا العربي بعيدا كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي)، أو التعاون المشترك، بالرغم من أن وطننا العربي تتوافر فيه كل المقومات اللازمة لقيام التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

أ- الإمكانات الاستثمارية العربية وواقع الاستثمارات العربية البينية:

يمتلك الوطن العربي إمكانات كبيرة، سواء على صعيد توافر الإمكانات البشرية أو الطبيعية أو المالية أو المادية أو حجم السوق، وكلها مقومات أساسية للتكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حال استخدامها بكفاءة وباتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبطة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. هذه المقومات يمكن إيجازها فيما يأتي:

- الموقع الجغرافي الذي يتوسط القارات الخمس، ولأغلب البلدان العربية نوافذ على البحر.
- التركيبة السكانية الشابة والمؤهلة؛ إذ إن كثيرا منهم عمال مؤهلون أو فنيون.
- توفر معظم الأقطار العربية على فائض الادخار على الاستثمار، خاصة في البلدان العربية النفطية، كما أن قيمة رءوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليار دولار أمريكي[٣].
- تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل البلدان العربية لرواج الصناعة السياحية...

فبرغم توافر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية؛ فإن الإفادة منها في الاستثمار قطريا وفي التعاون البيني العربي ضعيفة، ويتجلى ذلك من خلال التوضيحات الآتية:

- معدل الاستثمارات العربية من الناتج الداخلي الإجمالي يبقى ضعيفاً إذا ما قورن بالمتوسط العالمي للدول ذات الدخل المتوسط والـــدول الصناعية.
- تمثل الاستثمارات العربية – العربية معدلاً ضعيفاً إذا ما قورن بما تستثمره في خارج الوطن العربي.
- يغلب على توظيف رءوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع المساعدات الحكومية الثنائية لدعم ميزانيات عمومية.
- حصة المؤسسات المالية العربية من هذه الاستثمارات ضعيفة بالنظر إلى مجموع رءوس الأموال العربية الموظفة بينيا، ولا يستفيد منها القطاع الخاص العربي إلا قليلا.

النتيجة هي أنه برغم هذه الإمكانات، فإن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة، ومن ثم فهى ضعيفة التأثير فى التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ب- جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار (القومية والقطرية):

على عكس ما هو جار في التكتلات الجهوية الدولية الاتحاد الأوربي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا ASIAN من نجاحات متواصلة، نجد أن تجمع البلدان العربية تحت أي شكل من أشكال التجمعات الاقتصادية المعـــروفة؛ مثل: الاتحاد الجمركي، أو السوق العربية المشتركة، أو الاتحاد الاقتصادي... إلى آخره، كلها مازالت مجرد مشاعـــر وأحاسيس تراود أحلام المواطن العربي المتطلع إلى الوحدة، وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٨٩م.

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين؛ هما: الأول غلبة العامل السياسي على العامل المصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل والتكتل العربي؛ وهو مما جعل المؤثرات القطرية (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية)، والآخر هو: ضعف عامل الاستثمارات العربية البينية وتفعيله في بناء هذا التكامل.

ولعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هو إنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ١١٥٠/ د ٧٣، في ٢٠٠١/٦/٧، وهي استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي، تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج، من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية، وإقامة اتحاد جمركي عربي، وإقامة منطقة استثمارية عربية، ومنطقة تكنولوجية عربية، ومنطقة مواطنة عربية. وتستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء. ويشكل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار، لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها، والتي تشمل:

- برنامجا للتنسيق والتسيير.
- برنامجا للتعريف والترويج.
- برنامجا لتحرير الاستثمار.
- برنامجا لضمان الاستثمار وتسوية منازعاته.
- برنامجا لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.
- برنامجا لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي...

كما أن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيرا، إن لم نقل إنها أقل من الجهود القومية للتكامل العربي؛ إذ سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي، خاصة في العقد الأخير منه، وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، إلى التوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها، في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية. غير أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو التقارب والتوجه نحو اجتذاب الرأسمال الغربي، من خلال الشراكة الأورومتوسطية، واهتمام أقل بالسياسات الخاصة بالرأسمال العربي والتقارب الاستثماري العربي...

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية بوصفها مدخلا للتكامل الاقتصادي العربي

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك، وعده مدخلا للتكامل الاقتصادي العربي، يجب أن ينبثق أولا من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم من إنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار، تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك، من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل، وتسهم في تحفيز الاستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحو مزيد من الاستثمار، عن طريق توفير إمكانات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن ترتبط بالشركات المتعددة الجنسيات؛ كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة، أو علاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية؛ على النحو الذى يسمح بتنمية المعارف التقنية للشركات العربية، وتفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك، إضافة إلى آليات أخرى تتصل بما سبق ؛ أهمها ما يأتى:

١. اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تشجع على توظيف رءوس الأموال العربية محليا، بدلا من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية، خاصة الإنتاجية منها في

القطاعين العام والخاص، بدلا من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

٢. تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع لها بين البلدان العربية، بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية التي تتميز بالضعف.

٣. الاستمرار في تحسن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح المستثمرين العرب الحوافز والتشجيعات نفسها التي يمنحها كل قطر لرعاياه، بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية، وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

٤. ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيا، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية وعد ذلك أسلوباً في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تمتلك القدرة التنافسية، على أساس أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية، ويعزز من القدرة التنافسية لمنتجاتها.

٥. مشاركة القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية فى عملية التنسيق والتكامل الاقتصادي، من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص، العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة، ولا يقتصر التمثيل على الشخصيات السياسية في هذه المنابر...

سابعا: الخاتـــمة

إن رغبة التطور والتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعى كانت دومـــا مستلزمة للاستثمار بوصفه شرطا موضوعيا بدونه لا يتحقق تطور أو تنميـــة أو تقدم، وهو التفسير الصحيح للدافع القوي للدول إلى التكتل الدولي إقليميـــا، وللشركات الكبرى في العالم إلى تجاوز الجنسية الواحدة إلى تعدد الجنـــسيات. ومن خلال التكتلات الناجحة في العالم يظهر دور الاستثمار بوصـــفه محـــدداً أساسيا لنجاحها واستمرارها، أو العكس فشلها واندثارها.

لذلك فإن الوطن العربي مطالب بتوفير البيئة الاســـتثمارية المواتيـــة بجوانبها ومكوناتـــها الأساسية والمكملة والداعمة للمـــشروعات الاســـتثمارية البينية، بوصفها المدخل الأساسي من مداخل التكامل الاقتصادي العربي؛ لأنها تصب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي، المتمثل فى تحقيق التنميـــة الاقتصاديـــة العربيـــة، وكذلك يقوي من أواصر العلاقـــات بـــين الأقطـــار العربية؛ لأنه يرتبط بتلبية حاجة أساسية في الوطن العربي، تتمثل فى إقامـــة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها.

الهوامش:

١ – خريوش، الاستثمارات العربية في الخارج، المحددات والحلول، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ١٩، ٢٠٠٠.

٢ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير عام ٢٠٠١.

٣ – خريوش، الاستثمارات العربية في الخارج، مرجع سابق.

مراجع البحث:

- خريوش حسني، الاستثمارات العربية في الخارج، المحددات والحلول، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مصر، العدد ١٩، ٢٠٠٠.
- فليح حسن خلف، سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ودور النفط في ذلك، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، تحت عنوان: الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، دمشق، سوريا، ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمارات العربية المباشرة والاندماج الاقتصادي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، تحت عنوان: الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، دمشق، سوريا، ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
- مناور فريح حداد، جامعة إربد الأهلية، الأردن، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني تحت عنوان: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ١٤-١٥ مارس ٢٠٠٤.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، الأعوام (١٩٩١- ١٩٩٧).

- مجلة المال والصناعة، مجلة دورية سنوية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، العدد الواحد والعشرون، ٢٠٠٣.

- Examen de la politique de L'Investissement, Algérie, version préliminaire, non éditée, Nations Unieo, Genève, Décembre2003.
- UNCTAD hand book of statistics, Manuel des statistiques de la CNUCED, 2003, 2004.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مقر الإدارة للمنظمات العربية